16 June 2004
Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ١٤ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

بيان مقدم من مركز الشعوب الأصلية للتوثيق والبحث والإعلام، وهو منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمم وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* * *

* E/2004/100 و Corr.1 و Corr.2.



يود مركز الشعوب الأصلية للتوثيق والبحث والإعلام أن يضم صوته إلى صوت الشعوب الأصلية في العالم بشأن استعراض الآليات والإجراءات والبرامج فيما يتعلق بالشعوب الأصلية الذي قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٢٢/٢٠٠٠ و ٧٢/٢٠٠٣.

إن الفريق العامل ضروري جدا لبلورة المواضيع المتصلة بالشعوب الأصلية. فالمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية لا يحل محل هذه الهيئة التي تفتح مصراعها أمام جميع الشعوب وتكرس عملها لوضع المعايير الدولية التي تكفل حماية حقوق الشعوب الأصلية في نهاية المطاف، فولاية المنتدى تتمثل في تقديم تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن شؤون الشعوب الأصلية وتنسيقها وإسداء المشورة إليه في ذلك. ويدخل عمل المنتدى في باب التنفيذ، بينما يدخل عمل الفريق في باب إعداد معايير القانون الدولي. وأخيرا، فإن ولايتي المقررين الخاصين - المعني بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية والمعني بسيادة الشعوب الأصلية على مواردها الطبيعية تختلفان كذلك عن ولاية الفريق العامل.

ولقد تم الاعتراف بهذا الأمر في العديد من المواقف داخل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على السواء. ومن بينها التوصية ٨٣ الواردة في تقرير الدورة الثانية للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية نفسه؛ والقرارات ٥٥/٢٠٠٣ و ٥٧/٢٠٠٤ الصادران عن لجنة حقوق الإنسان والقرار ١٧/٢٠٠٢ الصادر عن اللجنة الفرعية المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ومن جانب آخر، فإن جميع منظمات الشعوب الأصلية التي أعربت عن رأيها في التقرير الأول لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن هذا الموضوع، قد أيدت في الواقع الإبقاء على الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية. ومن ثم فقد جاء موقفها هذا منسجما مع الإعلان والتوصيات الصادرة عن الهيئة المشرفة عليها وهي تجمع الشعوب الأصلية الذي اتخذ الموقف ذاته بتوافق الآراء. والأمر نفسه يسري على المنظمات الحكومية الـ ١٣ للشعوب الأصلية التي لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي أعربت عن موقفها بشأن الموضوع ذاته في العام الماضي خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٣.

وأخيرا، سلمت نائبة في البرلمان الأوروبي للأمين العام للأمم المتحدة شخصيا رسالة تصب في نفس المنحى، شأنها في ذلك شأن الفقرة ١٥ من القرار B5-0050/2004 الصادر عن الاتحاد الأوروبي.

ويرى مركز الشعوب الأصلية للتوثيق والبحث والإعلام أن إلغاء الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية سيؤدي إلى هدر أكثر من ٢٥ سنة من أعمال الأمم المتحدة التي بذلت من أجلها دول، ولا سيما العديد من وفود الشعوب الأصلية، توضيحات حساما.